تداعيات البرنامج النووي الإيراني
على منطقة الشرق الأوسط من وجهة نظر الاعلام

م.د. عباس جاسم حسين الاسدي(*)

المقدمة

عد التحول السياسي وطبيعة النظام الجمهوري الإسلامي في إيران عام ١٩٧٩، ما أطلق عليه "صدمة القرن" للاستراتيجية الأميركية في الشرق الاوسط، فالثورة الإسلامية وتوجهاتها افقدت الولايات المتحدة أحدى أهم ركائزها الاستراتيجية القائمة على ثلاثية (إسرائيل– السعودية– إيران)، مما يتطلب إعادة تدوير كل الزوايا لمواجهة التغيير السياسي في إيران، على وفق (نظرية شد الاطراف)، وأولى ردود الافعال الأميركية كانت الحرب العراقية– الإيرانية، حتى قبل طرح البرنامج النووي للتطوير والتحديث، مع أن الولايات المتحدة الأميركية هي الراعي الأول للبرنامج النووي الإيرانيآبان الشاه، ولكن اختلاف التوجهات السياسية بعد عام ١٩٧٩، فرض إعادة ترتيب ساحة الشرق الاوسط لصالح الحفاظ على أمن إسرائيل وخدمة المصالح الأميركية.

وقد شكل الخطاب الإيراني المبثوث مادة أساسية لتسويق توجهات النظام السياسي الجديد القائم على التوجه صوب جعل إيران دولة إقليمية كبرى كاستحقاق تاريخي لها، مدفوعاً بالرغبة الجامحة للامساك بتلافيف التطور التكنولوجي والعلمي، لا سيّما وأن مرتكزات التقدم في البرنامج النووي متوافرة من عقود سابقة، ولهذا اندفعت إيران في الانفاق العلمي والتكنولوجي والتوسع في قدراتها العلمية، وتنشئة أجيال من الأطر والكوادر العلمية المتخصصة في شتى المجالات الفرعية للعلوم النووية، كل ذلك

(*)كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

أريد منه فك الشفرة النووية بكل مراحلها المختلفة، وتدافع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن اهتمامها هذا، بعد التقدم النووي في مجالاته العلمية المخصصة لأغراض سلمية، كفيل بوضعها في سدة البلدان التي تضع نفسها على سكة التطور والتقدم. وهو ما يلبي طموحاتها الإقليمية التي تصاعدت للحفاظ على أمنها القومي، حتى وأن تطلب ذلك أن يكون خارج حدودها.

بعد الانشغال الأميركي بالبلقان وافغانستان والعراق، بدا واضحاً أن الصراع الحقيقي مع إيران بدأ يكتسب طابعاً مختلفاً، من حيث الوضوح والادوات والوسائل، فإيران تريد استثمار الفرصة لتحقيق القفزة التاريخية نحو المستقبل، بما يجعلها من بين الفاعلين الأساسيين في شؤون منطقة الشرق الأوسط، وهو واقع فرض نفسه في أكثر من زمان ومكان، فعلى وقع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وهزيمته اللاحقة في ٢٠٠٦، وظهور المقاومات المتعددة في العراق واليمن، قد أيقظ الولايات المتحدة الأميركية الضامن الموهوم للاستقرار العالمي على جغرافية جديدة، بما حملته من تحول جذري بتقبل فكرة (أن هناك دولة بثيمات إسلامية نووية أحد مخططاتها محو إسرائيل)، مما يشكل حالة من التهديد لمصالح الولايات المتحدة وأمن حلفائها وانقلاباً في موازين القوى القائمة، وهذا ما أكده بوش في أحد خطاباته سنة ٢٠٠٧: "إن الاستمرار بتطوير إيران قدراتها النووية قد يهدد باندلاع الحرب العالمية الثالثة".

لهذا فإن محاولة إيران لامتلاكها للترسانة النووية، مع القيد الديني من المرشد الأعلى بتحريم انتاج السلاح النووي، قد آثار جدلاً واسعاً في الأروقة السياسية والإقليمية والدولية، وتلقفته بعض النظم العربية و(إسرائيل) وجندت اللوبيات الإعلامية والسياسية، لجعلها قضية تهدد الأمن الاقليمي والعالمي، ووسيلة أساسية لخلق عدو جديد، حتى وأن كان موهوماً لدول مجلس التعاون الخليجي، لأغراض متعددة منها تنشيط مبيعات الاسلحة والانفاق العسكري، فضلاً عن استثمار ذلك لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران ومحاصرتها.

أهمية البحث: تنطوي أهمية البحث على ما تتركه تداعيات البرنامج النووي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، كمدخل إضافي لفهم اداء السياسة الأمريكية في

المنطقة، من حيث الدوافع والاتجاهات، لاسيّما في ظل الادارات المختلفة في الولايات المتحدة، وما يشكله الخطاب السياسي الرسمي الأميركي والحليف لها في المنطقة، مع ماكنة إعلامية عالمية كبرى متحالفة مع وسائل إعلام عربية، للترويج وتعظيم الخطر النووي الإيراني. وهو ما يحاول فيه هذا البحث من أجل المساهمة في تسليط الضوء على التوجهات السياسية والإعلامية لدول منطقة الشرق الأوسط في ظل التوافق (الإسرائيلي) مع السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي.

مشكلة البحث: على الرغم من السعة والتشعب والتشابك الذي يتسم به موضوع الملف النووي الإيراني، وما هو في الخلف من العداء بين الأمريكان ومعهم الخليجيين وإسرائيل، من الدور الإيراني ومخاطرة على مصالحهم جميعاً، تقفز مجموعة تساؤلات مهمة يسعى البحث للإجابة عليها، وهي:

١- لماذا كل هذا التهويل بإزاء البرنامج النووي الإيراني طالما هو تحت الرقابة الدولية؟.

٢- ما هي مساحة الاختلاف في رؤى الادارات الأميركية المختلفة (اوباما- ترامب).

٣- طبيعة الدور الخليجي وانكشاف مواقف التطبيع والتحالف بين نظمها و(إسرائيل) بإزاء إسرائيل.

٤- دور الإعلام العالمي والاقليمي إزاء الملف النووي الإيراني.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية فحواها الآتي: (هناك تباين في مواقف الادارات الأميركية المختلفة من أزمة الملف النووي الإيراني، تعكسه شدة الضغوط والمواقف وما يترتب عليها من عقوبات على إيران، مع دور متصاعد وممنهج لوسائل الإعلام في الترويج لهذا التصعيد).

وعلى وفق هذا سيتم تناول البحث على وفق الآتي:

أولاً: خلفية الملف النووي الإيراني بين المحافظين والاصلاحيين

لم يكن تطور البرنامج النووي منذ بدايات تأسيسه في عهد الشاه، وما بعدها في ظل الثورة الإسلامية تطوراً منتظماً ومتصاعداً، بل حكمته ظروف داخلية وخارجية، شهد خلالها صعوداً في الاهتمام وأخرى تراجع، لذلك لم يبلغ مستوى السيطرة على الدورة النووية، إلا متأخراً. وهذا يعود إلى عدم وضوح الرؤيا الإيرانية والاهداف من البرنامج. إذ ثمة قيود تفرض على أي دولة نامية (عدا إسرائيل)، في الدخول إلى معترك التكنولوجيات والابحاث النووية، لحساسيته للدول الكبرى ولأوضاع منطقة الشرق الاوسط، فما بالك لإيران بعد الشاه.

نظام الشاه ليس أي نظام حليف للغرب وأميركا وإسرائيل، فله خصوصية لم تكن تدانيها حتى أهمية النظام السعودي، وانيط به أن يكون ضابطاً لحركات دول المنطقة، حتى اطلق عليه (شرطي الخليج)، وهذا الدور للنظام الإيراني كان مقبولاً ومرحباً به من دول الخليج العربية.

لذلك فأن فكرة امتلاك إيران للقدرات النووية لم تكن وليدة توجهات الثورة الإسلامية، بل أن التاريخ الإيراني للطاقة النووية يعود لعام ١٩٤٧، عندما انشأ شاه إيران "محمد رضا بهلوي" المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، الذي كان يسعى بجد إلى إقامة دولة صناعية، ذات دور مركزي في منطقة الشرق الأوسط، قائمة على مرتكزات منها الموروث الامبراطوري والقدرات التي تتوافر لها، والعلاقة المميزة مع الغرب والولايات المتحدة بخاصة، وعليه كان من المقرر تزويد إيران بعشرين مفاعلاً نووياً تبلغ قدرة بعضها (١٣٠٠) ميغاواط. بدأت بتزويد الولايات المتحدة لإيران بمفاعلاً صغيراً ضمن برنامج (ايزنهاور الذري للسلام) عام ١٩٦٧ بطاقة (٥) ميغاواط قرب طهران.

وعلى وفق هذا التوجه وقعت إيران عام ١٩٧٤ مع الولايات المتحدة عقداً أمده عشر سنوات، لتزويدها بمجموعة مفاعل منها أربعة مفاعلات أبحاث بطاقة (٣٠) ميغاواط في مركز أبحاث اصفهان.

فيما وقع الشاه عقداً مع شركة سيمنس الألمانية عام ١٩٧٦، من أجل تزويد إيران بمفاعلات ذات طاقة أكبر، ولم يجابه هذا العقد بالاعتراضات الأمريكية، من ثم وقع الشاه عقداً مع فرنسا عام ١٩٧٧، على خلفية توقيع العراق مع فرنسا عقد مفاعل (أوزيراك– تموز).

لكن بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ أوقف مشروع الشاه بعد إعلان (آية الله الخميني) إن امتلاك الطاقة النووية يعد محرماً شرعاً، وبالتالي أوقف البرنامج النووي بسبب أوضاع إيران المالية آنذاك، وما يؤكد ذلك أنه على طول العقود التي مضت فيها إيران في بناء قدراتها النووية، لم تشير مطلقاً إلى السعي لإنتاج القنبلة النووية، ففي عام ١٩٩٧ صرح وزير الخارجية الايراني آنذاك (كمال خرازي) بوضوح إلى: نحن بالتأكيد لا نطور قنبلة نووية لأننا لا نؤمن بالأسلحة النووية، نحن نؤمن ونطور فكرة (الشرق الاوسط) كمنطقة خالية من الاسلحة النووية.... لكن لماذا نحن مهتمون بتطوير التكنولوجيا النووية نحن بحاجة إلى تنوع طاقاتنا... ليس هناك خطأ في سعينا للحصول على التكنولوجيا النووية إذا كانت مخصصة لأغراض سلمية)[1].

لهذا لم يكن تطور البرنامج النووي منذ بدايات تأسيسه في عهد الشاه، وما بعدها في ظل الثورة الإسلامية تطوراً منتظماً ومتصاعداً، بل حكمته ظروف داخلية وخارجية، شهد خلالها صعوداً في الاهتمام وأخرى تراجع، وبرغم من ايقافه، لكن ما أن لبث حتى قام (آية الله الخميني) بإحياء هذا المشروع من جديد عام ١٩٨٤.

وقد شهد هذا البرنامج تطورات غير منتظمة نتيجة عدم وضوح الرؤيا الإيرانية، برز الخلاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٢، وتمحور هذا الخلاف حول طبيعة النتائج التي خلصت إلى أن إيران لم تلعن على مدى عقدين من الزمن عن نشاطات نووية مهمة، وهي بذلك تخالف اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية الذي تنص عليه معاهدة ١٩٦٨ المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وفي عام

[1] Cordesman , Anothony H, Iran,s Military Forces :1988-1993, Washington , Dec 2006, CSIS, www. Csis .org, p. 49.

٢٠٠٣ كشفت أسرار عن اقتناء إيران لتكنلوجيا ومعدات نووية من خلال شبكة تهريب نظمها الرئيس السابق لبرنامج النووي الباكستاني (عبد القدير خان).

وفي عام ٢٠٠٤ أكدت المصادر ما ذكر عام ٢٠٠٣ مع تواصل إيران التأكيدات بأن برنامجها النووي للأغراض السلمية، وإن أي خرق للضمانات ما هو إلا خرق غير مقصود وطفيفاً في طبيعته، لكن قابل هذه التصريحات قلقاً أمريكياً وأوربياً، عادت إيران في عام ٢٠٠٥ تأكيد خططها لتطوير دورة كاملة للوقود النووي بما فيها قدرة محلية على تخصيب اليورانيوم، كجزء من طاقة طويلة الأجل للتعويض عن النضوب المتوقع لاحتياطها من الوقود الاحفوري.

وفي عام ٢٠٠٦ أشتد الجدل الدولي بشأن نطاق برنامج إيران النووي وطبيعته، مع مضي إيران بسرعة في تخصيبها لليورانيوم، وفي نشاطاتها الأخرى المتعلقة بدورة الوقود النووي الحساسة، ففي ٣ كانون الثاني من العام نفسه أحاطت إيران الوكالة الدولية علماً، بأنها قررت إنهاء تعليقها الطوعي وغير الملزم قانوناً لبرنامج التخصيب، واستئناف نشاطات البحث والتطوير المتعلقة بالطرد المركزي، وفي ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦ بدأت إيران تزيل أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن أجهزة الطرد المركزي ومعدات أخرى في المعمل التجريبي لتخصيب الوقود في (نتانز)، وفي أثنين من فروع منظمة الطاقة الذرية الإيرانية[٢].

أدارت إيران هذا الملف بطريقة راوحت ما بين التصلب في الحفاظ على حقها في التخصيب، والدبلوماسية في محاولات الوصول إلى حل لا ينفي هذا الحق أو يلغيه، مع اعلانها الدائم عن سلمية برنامجها النووي، والرغبة بإقامة أطيب العلاقات مع جيرانها.

ومع المتغيرات الجيوبوليتيكية التي طالت الواقع السياسي في الإقليم والمحيط، وتبدّل موازين القوى الجيوستراتيجية بين أطراف النظام العالمي المتغير، ومع توظيف الإرهاب كرافعة لاحداث التغيير في عدد من بلدان المنطقة المناوئة للاستراتيجية الأميركية، وبروز

---

[٢] شانون.ن. كايل، حظر الاسلحة النووية والحد من انتشارها، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، سيبري– معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ص٧١٦، وينظر كذلك المصدر نفسه، الكتاب السنوي ٢٠٠٨، ص٥٣٩.

إيران كلاعب إقليمي (بأذرع كثيرة)، دولة مؤثرة ومثالية في حكمها بتكاليف منخفضة، ودولة فاعلة ومتدخلة على المسرح الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي الممتد من افغانستان وحتى البحر المتوسط، بتكاليف منخفضة جداً، نظراً باستخدام قدراتها المخفية[٣]، لذلك رأت الدول الكبرى أن تصل إلى (اتفاق مناسب) معها (التقاء المصالح)، فكان اتفاق جنيف المؤقت هذا تعبيرًا عن رؤية جديدة وبراغماتية في حل الأزمات الدولية المعقدة بالطرق الدبلوماسية، والذي قد يؤسس لتفاهمات دولية قادمة.

ثانياً: خطاب الادارات الأميركية المتعاقبة من أزمة الملف النووي الإيراني

مع دخول العالم العصر الرقمي والمعلوماتي، انتقلت معها القيادة من الماكنة إلى النظم الإلكترونية، التي أضحت تتحكم بالماكنة وبالمصنع وبكل مجال من مجالات الحياة، حيث أفرزت سيلاً من الصراع الخطابي بين دولتين، تمتلك كلاً منها وسائل تسوق بفضلها ما تريد، وانتشار فضاءاتها الإعلامية الموجهة بمثيرات وجودة عالية، تبدأ من الجيوش الإلكترونية وتنتهي إلى التصريحات والرسائل المباشرة، وهو ما ترك أثراً واضحاً على الصورة النمطية لأمريكا في الوعي السياسي الإيراني.

ومن المفارقات المثيرة دوماً للاهتمام، هذا التقلب في المزاج الخطابي السياسي للإدارات الأميركية حول أزمة الملف النووي الإيراني، وعليه لابد من التأكيد على أن جميع الادارات الأميركية، قد اشتركت في أولوية واحدة تجاه إيران، ولكن باستراتيجية وأدوات وخطاب سياسي مختلف.

لقد مر الخطاب الأمريكي بإزاء إيران بمراحل مفصلية هامة، ونمط سياسي مختلف تبعاً للدائرة الحزبية (الجمهوري أو الديمقراطي)، وطبيعة النزعة أو الكاريزما التي تبنى عليها شخصية الرئيس الأمريكي، وكانت لأحداث الحادي عشر من أيلول مسوغاً سبباً وذريعة وسمت سياسة الجمهوري (جورج دبليو بوش) في إدارة الملف النووي الإيراني وبالتعامل مع طهران كأحد أعضاء محور الشر، ولا يهمنا ما حدث بقدر ما نتج

[٣] هيثم فيضي، جيوبولتيك ايران: قلعة حصينة على قمم الجبال، مركز ادراك للدراسات، تقرير استراتيجي ٥/ايار/ ٢٠١٦، ص١٤.

عنه من دعم شعبي وإعلامي للرئيس كي يحقق المشروع الطموح والثوري بامتياز، والذي كان في عدد من مفاصله الأساسية، مشروعه قبل حدوث الهجمات[٤].

أتسم خطاب بوش الأبن بالكثير من العدوانية تجاه الملف النووي الإيراني، فلم تهدف خطاباته لتسويق فكرة تدمير هذا البرنامج فحسب، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو التغيير الشامل للنظام في طهران.

فيما كانت خطابات الرئيس ترامب أقل حدة وأكثر دبلوماسية، ولعل أشارته إلى قول المرشد الأعلى (علي الخامنئي)، في تحريم انتاج واستخدام السلاح النووي، واحدة من المؤشرات للتفاعل الإيجابي مع هذا الملف، وقد اتسمت هذه المرحلة بهيمنة خطاب الاتفاق مع إيران واحتواء برنامجها النووي عبر مفاوضات شاقة (٥+١)، والتي تكللت بالاتفاق على خطوات أساسية تمتد إلى عشرة سنوات، لن يكون بمقدور إيران احداث تطويرات مهمة في البنية التحتية للبرنامج، أو اضافة مفاعلات جديدة أو رفع مستويات التخصيب. وهو ما يعني تقييد كامل للبرنامج مقابل رفع العقوبات الدولية عليها، هذا الاتفاق تم من قبل رئيس الولايات المتحدة، ولم يكن مصادقاً عليه من الكونجرس ومجلس الشيوخ، وهو ما سهل لاحقاً الالتفاف عليه.

لقد اتسمت هذه المرحلة بعدم رضا كل من (إسرائيل) والسعودية وبعض البلدان الأخرى عن الاتفاق، ولما للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من حظوة وتأثير فقد ظل هذا موضع انتقاد للإدارة الأميركية (ادارة اوباما)، من قبل وسائل الإعلام الأميركية وأخرى أوربية، فضلاً عن إعلام دول الخليج وإسرائيل.

فيما اعتمدت الإدارة الأميركية الجديدة (ادارة ترامب) وعداً انتخابياً بإلغاء الاتفاق النووي وإعادة التفاوض وفرض عقوبات من طرف واحد بديلاً للعقوبات الأممية، فقد صرح (لدونالد ترامب) بتاريخ (٢٠١٦/٨/١٣): (أولويتي رقم واحد هو تفكيك الاتفاق النووي الإيراني).وبرغم من العداء بين وسائل الإعلام الأميركية

[٤] غسان سلامة، أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٦.

والرئيس ترامب، إلا أن هذه الوسائل ساندت بقوة إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، إذ قادت حملة كبيرة للضغط باتجاه تنفيذ وعد ترامب للناخبين.

ففي الحملة الانتخابية توزعت طبيعة خطاب المرشحين للرئاسة ما بين (إلغاء الاتفاق النووي–التهديد الأميركي لإيران– إيران دولة سلبية) أجمالاً[٥]، فيما انفردت (هيلاري كلينتون) بتاريخ (٢٠١٦/١٠/٧) لتقول: (في ظل أوباما وجون كيري تمكنا من التوصل إلى اتفاق مع إيران وضع حداً لبرنامجها النووي، من دون إطلاق رصاصة واحدة، هذه هي الدبلوماسية، وهذا بناء التحالفات، وهذا العمل مع الدول الأخرى). في حين صرح باتريك كلاوسن (العضو في **The Washington institute**) بتاريخ (٢٠١٦/١٠/٧): (يمكننا أن نزيد الضغوط على إيران.. ويوماً ما لا يمكن أن تصعد الغواصات الإيرانية إلى سطح الماء من جديد، ومن عساه يعرف الأسباب؟).

ويقدر أن إيران استفادت بنحو ٧ مليارات دولار، لكن القدر الأكبر من احتياطاتها الأجنبية (نحو ١٠٠ مليار دولار) سيظل مقيدًا بالعقوبات، والتي ستبقى مفروضة على مبيعات الطاقة الإيرانية (ولن يسمح بزيادة الصادرات)، وكذلك على البنك المركزي الإيراني وعدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ثالثاً: مواقف القوى الإقليمية (السعودية– إسرائيل) من لأزمة الملف النووي الإيراني

١–موقف السعودية من البرنامج النووي الايراني

نجحت الولايات المتحدة مع إسرائيل على إشاعة مصطلح الدول المعتدلة، الذي وضعت مفهومه (مؤسسة راند)، لكي يتم التعامل مع دول هذا المحور كمقابل للدول والمنظمات الراديكالية، وهو ما أدى إلى سحب السعودية والامارات والبحرين والاردن والمغرب بعيداً عن الدول العربية، لتشكل قاعدة هذا المحور، والذي يقوم على استبدال

---

[٥]سلوان عبد علي كاظم المعموري، التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية الأمريكية ٢٠١٦بإزاء قضايا الشرق الأوسط: دراسة تحليلية لفضائيات (الميادين– العربية– **BBC** عربية)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجنان، لبنان، ٢٠١٨، ص١٣٣.

العداء لإسرائيل بالعداء لإيران، إذ جرى تسويق عدو جديد للمنطقة بديلاً عن العدو التقليدي (إسرائيل)، فضلاً عن البدء بتطبيع العلاقات ما بين الدول المعتدلة وإسرائيل، وتولت هذه المهمة جهات استخبارية وثقافية

المنطقة العربية، وإعلامية.

والسعودية الأخت الكبرى لدول الخليج وقائدة دول الاعتدال، لديها ماكنة إعلامية مؤثرة في وأبرز قنواتها هي قناة (العربية) فيما تمول قنوات كثيرة أخرى، فضلاً عن الصحف والاذاعات وكتاب الاعمدة، وحتى قناة الجزيرة القطرية ظلت محسوبة لصالح المحور المعادي لإيران حتى الخلاف القطري– السعودي، هذه بجانب فضائيات أنشئت بتمويل سعودي في دول عربية عديدة، وبجانبها فضائيات طلبت معونة التمويل السعودي لتجاوز أزماتها المالية من مثل (**MTV**) اللبنانية[٦]، هذه الماكنة وظفت لصالح تضخيم مخاطر البرنامج النووي الإيراني على المنطقة، وشيطنة دورها الإقليمي.

وبرغم من البيان الذي أصدر مجلس الوزراء السعودي بيانًا جاء فيه أن حول الاتفاق، والذي عده يمثل (خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا أفضى إلى إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، وخصوصًا السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط والخليج)، إلا أن الموقف السعودي ظل منسجماً تماماً مع موقف إسرائيل القائم على لجم تطلعات وطموحات إيران النووية والعسكرية، ففي الوقت الذي هللت فيه السعودية للقنبلة النووية الباكستانية وعدتها (القنبلة الإسلامية)، نلحظ أنها عملت بكل ما تملك لإبقاء العقوبات الدولية على إيران بل ساهمت في إغراق السوق النفطية لخفض اسعار النفط حتى لا تستفيد إيران من فرصة رفع العقوبات عنها.

وعليه فالموقف السعودي والخليجي معه، هو موقف معادي لإيران تحت أي ظرف، والبرنامج النووي الإيراني في ظل التقييدات الموضوعة له، لا يمثل خطراً حقيقياً على

[٦]عبد علي كاظم المعموري، مها شكر محمود، ايران والسعودية: صراع النفوذ والمكانة، دار روافد، ط١، بيروت ، ٢٠١٧.

دول المنطقة، للإدراك التام في العلاقات الدولية وطبيعة النظام العالمي بأن السلاح النووي هو أداة ردع ليس إلا.

لقد البست السعودية صراعها مع إيران على المكانة والدور الإقليمي لبوساً طائفياً، ساندها في ذلك طبيعة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الاوسط، والقائمة على توظيف الدين في تفتيت دول المنطقة وإعادة رسم خرائطها من جديد، وقد ساهمت وسائل الإعلام في دول الشرق الاوسط بالتأثير في الرأي العام، عن طريق مزيج من الطوئفة، مع صناعة عدو مفترض، ورسم مشاهد خطر مستقبلية، في مسعى لإخافة المجتمعات من إيران الدولة وبرنامجها النووي. هذا الأمر جاء في جله لصالح إسرائيل، وخدم لوبياتها الإعلامية والسياسية في الولايات المتحدة الأميركية، للتأثير في صنع القرار السياسي الخارجي.

لذلك نلحظ تركيز قناة العربية في إطار تغطيتها للحملة الانتخابية الأميركية ٢٠١٦، على الترويج لكون (إيران دولة سلبية)، وشكل هذا ما نسبته (٦٣%) من أجمالي تغطيتها لاهتمامات المرشحين بالشأن الإيراني[٧].

إن الدفع بالمخاوف من إيران قد تم استثماره من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل بأفضل ما يمكن عن طريق:

أ- زيادة صادرات السلاح الأميركي لدول المنطقة، حتى باتت السعودية ثالث أكبر دولة في الانفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والصين.

ب- دفع بلدان الخليج نحو اعتماد سياسات أنشاء المفاعلات النووية، وهو مدخل مكلف اقتصادياً من حيث البنى التحتية المطلوبة والخبرات ونظم السيطرة والأمان.

ت- إعادة ضخ عدم الاستقرار في المنطقة برمتها، وهو ما ألحق الأذى بفرص التنمية والتطور.

[٧] المصدر السابق نفسه، ص١٥٠.

ث- عدم الذهاب إلى أنشاء نظام اقليمي يتولى تنظيم أوضاع المنطقة من حيث الأمن والتعايش السلمي وحل الخلافات. وهو ما يبقي الولايات المتحدة الجهة المعتمدة لحماية دول الخليج.

٢- موقف إسرائيل من البرنامج النووي الايراني

بعد عام ١٩٧٩ وعلى خلفية الثورة الإسلامية في إيران، ارتفع مستوى التوجس الإسرائيلي من مستقبل توجهات النظام الإيراني الجديد، وهذا الأمر تصاعد بقوة مع كل سعي إيراني سواء أكان تكنولوجياً أم صناعياً أم عسكرياً وحتى علمياً، لرؤية إسرائيلية – أميركية مشتركة قائمة على أن تكون جميع البلدان في الشرق الاوسط أقل قوة وتقدماً في كافة المجالات مقارنة بإسرائيل.

لذلك تعد معارضة إسرائيل للاتفاق النووي الإيراني طبيعية، برغم من أن الاتفاق يمثل تكبيل للطموحات النووية الإيرانية، وهو ما أيدته الدوائر العسكرية الإسرائيلية، وخبراء مراكز البحوث الاستراتيجية، إذ أن بنود الاتفاق استهدفت تأجيل أي تقدم في المشروع النووي الإيراني لمدة عشرة سنوات مع الرقابة الشديدة من قبل الوكالة الدولية، وهذا يعد أمراً ايجابياً يخدم مصالح إسرائيل وحلفائها في المنطقة، والانتصار الذي حققته نظرياً إيران هو الاعتراف بحقها في السعي النووي لأغراض سلمية، وعلى الجانب الأخر حققت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي وإسرائيل انجازاً عملياً في كبح تطور وتقدم هذا البرنامج.

إلا أن هذا لم يروق لإسرائيل والتي عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن موقفها، بقوله (إن ما تحقق في جنيف ليس اتفاقًا تاريخياً بل هو خطأ تاريخي)[٨]، مضيفاً أن أخطر نظام في العالم على إسرائيل، توافرت له فرصة صوب الحصول على أخطر سلاح في العالم، هذا الموقف بدا متقارباً جداً من الموقف السعودي الرافض لحيازة

[٨]نقلاً عن : أحمد علو، البرنامج النووي الايراني، مجلة الجيش اللبناني، العدد ٣٤٣ – كانون الثاني ٢٠١٤، بيروت ٢٠١٤، ص ٣٢.

إيران للسلاح النووي. واشارتها إلى خلاء منطقة الشرق الاوسط هو تسويق إعلامي ليس إلا، لعدم أشارتها صراحة إلى الترسانة النووية الإسرائيلية.

ولم تبادر الدول العربية إلى طرح السؤال على الدول الكبرى، لماذا تنشغل بهذا الحد مع عملية تخصيب اليورانيوم في المفاعلات الإيرانية، ولم تنشغل بالمستوى نفسه مع الاسلحة النووية الاسرائيلية والهندية والباكستانية؟ فهل القضية هي قضية تخصيب اليورانيوم والسلاح النووي أم أن هناك أبعادًا أخرى؟.

وعلى وفق الاسناد السعودي والخليجي وبعض الدول كالأردن ومصر والمغرب، سياسياً وإعلامياً، مما حققته إيران في اتفاقها، بحيث عدت هذه الدول (ادارة ترامب) قد تنكرت لحلفائها، ومع وصول ترامب وفريق من المحافظين الجدد إلى سدة السلطة، فقد رأت إسرائيل وحلفائها (السعودية مثلاً)، أن تصعيد الموقف من إيران يعد فرصة مهمة (لتصحيح) الاتفاق، وسارت الأمور كما هو مخطط لها من دون إشكاليات، فانسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق وفرضت عقوبات لم يسبق أن جرى فرضها في العلاقات الدولية، ودافعة البرنامج الصاروخي الايراني إلى السطح كمادة جديدة لابد من الاتفاق عليها بموازاة الاتفاق النووي. والذي عدته تهديداً لا يقل شأناً عن التهديد النووي[٩].

وعلى العكس من التقديرات الدولية والأوروبية، فقد ظلت الرؤية الإسرائيلية متمسكة بالجوانب والتداعيات السلبية للاتفاق، ولا سيّما السعي الحثيث لتطوير للقدرات الصاروخية، ومنها الصاروخ (خورمشهر)، الذي يمكنه الوصول إلى ٢٠٠٠ كم، وشعاع هذا الصاروخ يغطي كامل الاراضي المحتلة، وهو ما يؤرق الكيان الاسرائيلي أفراد ومؤسسات.

(9) www.stratfor.com/weekly/israelis-saudis-and-iranian-agreement

الاستنتاجات

١-انتقلت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، من اعتماد استراتيجيات للحفاظ على مصالح وأمن إسرائيل الى مرحلة مشاركتها في صنع هذه الاستراتيجيات.

٢-البرنامج النووي الإيراني لا يمثل خطراً داهماً لا على منطقة الشرق الاوسط ولا إسرائيل في ظل الرقابة الدولية، والتركيز يتم الآن بمخاوف إسرائيل من البرنامج الصاروخي، ولو تم تحجيم هذا البرنامج يتم طرح المخاوف من التمدد الإيراني والتعاون مع فصائل المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي)، وفصائل أخرى في العراق ولبنان واليمن وغيرها. والأمر جله يتعلق بتوجهات النظام السياسي في إيران ومواقفه من الولايات المتحدة وإسرائيل.

٣-باتت ماكنة الإعلام العالمي بنسخته الأميركية مؤثرة في الرأي العام، وتوجيهه صوب الجوانب المراد التسويق لها، لذلك نلحظ أن جزء مهماً من وسائل الإعلام في منطقة الشرق الاوسط تستمد إمكاناتها وديمومتها من مصادر تمويلها، لذلك نلحظ تركب موجة الترويج لمخاطر البرنامج النووي الإيراني.

٤-ساهم الإعلام المعتمد على إدلوجة تصنيع عدو جديد للعرب المعتدلين، بتبرير رفع العداء عن (إسرائيل)، وبالتالي اضحى الكلام عن الصداقة مع إسرائيل امراً متداولاً في وسائل الاعلام الخليجية خاصة وبعض الاعلام العربي، تحت تسويغ أنها لا تشكل خطراً على نظمها.

٥-يكتنف الموقف العربي بوجهته السياسية والاعلامية، تناقض وتماهي، فلا يتم التطرق الى الترسانة النووية الاسرائيلية والتي تقدر بأكثر من (٢٠٠) رأس نووي وقنبلة نووية، والتي من شأنها أن تدمر معظم مدن العرب من الماء الى الماء؟، بينما يتم الترويج لمخاوف مفترضة لبرنامج نووي لا يصل إلى الانتاج النووي الحربي، في ظل الرقابة الدولية وتعهدات النظام الايراني؟.

٦-لا تمتلك إيران ولا من يتحالف معها، لوسائل إعلام ترتقي الى مستويات ما توظفه الولايات المتحدة والسعودية وقطر من وسائل إعلام محترفة، وذات قدرة في التأثير على الرأي العام العربي والإسلامي وحتى العالمي.

٧-لا يمكن للبرنامج النووي الإيراني تحت ظروف المحاصرة الاقتصادية والعقوبات الأميركية والضغوط السياسية، إن يتجاوز عتبة التخصيب المتاحة (٢٠%) الى مستويات عالية تساعده على بلوغ توفير ممكنات السلاح النووي، ناهيك عما تتطلبه عملية الانتاج الحربي من قدرات تكنولوجية لا تستطيع إيران توفيرها. وهو ما تدركه جيداً، في ظل المعرفة العلمية المتاحة.

٨- لا يمكن لإيران أن تحافظ على مستويات صداقتها مع روسيا والصين، اذا ما عزمت على غذ السير باتجاه انتاج السلاح النووي، لأن هذه الدول تعارض الانتشار النووي بقوة. وهو أمر لا يمكن لإيران أن تقدم عليه، لكونه يفقدها أحد أهم قوى الدفاع عنها في مجلس الأمن .

٩- لو اقدمت إيران على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل ونبذت مواقفها السابقة، وقطعت الوصل مع كل القوى أو الاطراف المحسوبة عليها، هل ستبقى دولة مارقة أو راعية للإرهاب أو عدو مفترض؟ أم ستغض الولايات المتحدة الطرف عنها كما حدث لباكستان والهند.

المستخلص

شغل البرنامج النووي الإيراني العالم كله بشرقه وغربه، ورسمت المشاهد المختلفة بشأنه ما بين سلمية أهدافه القائمة ومخاطره المحتملة، وساهمت مراكز الابحاث وجماعات الضغط ووسائل الإعلام بدور كبير للتهويل والتخويف من مالاته القادمة. ومع أن البرنامج النووي الإيراني برمته قد خضع للرقابة الدولية، وجرى اتفاق بين القوى العظمى في العالم بجانب المانيا مع إيران حوله لإخضاعه إلى ايقاف اجباري لمدة (١٠) سنوات، مما يعني نزع مخاطر هذا البرنامج، إلا أن بعض الدول ومنها الولايات المتحدة بمعاونة حلفائها في الشرق الاوسط، استطاعت أن توظف البرنامج النووي وعبر وسائل

الميديا المختلفة، لصناعة عدو لدول الخليج بخاصة، بغية تحقيق جملة أهداف كبرى في المنطقة.

على وفق كل ذلك فإن الدفع بالبرنامج النووي إلى سطح الاحداث في المنطقة، يراد منه أن يكون مدخلاً لإعادة ترتيب اوضاع المنطقة ورسم خرائطها من جديد، بما يخدم الاستراتيجية الأميركية وتثبيت مصالحها، وتأمين اوضاع (إسرائيل) لكي تبقى القوة الأهم في المنطقة.

Abstract

(Fallout from Iran's nuclear program in the Middle East)

By addressing the implications of Iran's nuclear program for the Middle East, we note that through the nuclear weapons 5 + 1 Agreement of 2015 with Iran, regional and international parties have disagreed with their position on the Convention, as most of the international powers welcomed this agreement and promised it A step forward in bringing peace to the Middle East, with the exception of Saudi Arabia and Israel, which did not agree with the agreement with the Iranian side.